

عُمان وسنوات الثورة السورية.. قراءة تفصيلية لموقف مسقط

2	مقدمة
3	بدايات الثورة
4	الثورة المسلحة
7	ما بعد حلب
9	الزلزال
12	الاستنتاجات



تعرف سلطنة عمان بأنها تتبع سياسة الحياد الإيجابي من كافة القضايا في المنطقة، حيث تفضل دائماً لعب دور الوسيط على أن الانخراط المباشر في الصراعات والحروب أو الانحياز لطرف على آخر.

هذا النهج في السياسة الخارجية وضعه سلطان عمان الراحل قابوس بن سعيد من توليه السلطة عام 1970 وحتى وفاته عام 2020، وسار من بعده حتى اليوم السلطان هيثم بن طارق، لاسيما فيما يتعلق بالعلاقات في منطقة الشرق الأوسط.

فمنذ عام 1970، لم تقطع مسقط علاقاتها الدبلوماسية مع أي بلد في العالم، وفق دبلوماسية الباب المفتوح التي تركز على الحاجة إلى الحفاظ على حوار وعلاقات دبلوماسية مع جميع الحكومات.

كما كان لافتاً أن مسقط حافظت على حيادها خلال فترة الربيع العربي، لاسيما الثورة السورية، حتى وقت طويل من عمرها، حيث لم تقطع علاقاتها مع نظام بشار الأسد وفي نفس الوقت كان تستقبل وفود المعارضة السورية.

هذه السياسة لم تدم طويلاً حيث وبفضل التدخل الروسي وانقلاب الميزان العسكري لصالح نظام الأسد، كانت أول دولة خليجية تعيد سفيرها لدمشق فضلاً عن أنها أصبحت قاعة لقاء بين النظام السوري والجانب الأمريكي خلال التفاوض على عدة قضايا.

وبنظرة سريعة على العلاقات بين البلدين لا يبدو أنها كانت مركزية كما حول الحال مع باقي الدول الخليجية الأخرى، فقد أقيمت العلاقات العُمانية السورية في عام 1987، وجرى تبادل السفراء عام 1988، وكانت هذه بداية تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين.

وخلال هذه الورقة سوف نقدم شرحاً وافياً للسياسة العمانية في سوريا، في ضوء نهجها الخارجي خاصة أنها تختلف عن جيرانها في دول مجلس التعاون الخليجي في التعاطي مع أزمات المنطقة القائمة على القوى الناعمة واستمرار خيوط التواصل مع الأطراف كافة.

على عكس الدول الخليجية الأخرى كان الموقف العماني هادئاً من النظام السوري إلا أن مسقط قررت سحب سفيرها أسوة بالقرار الخليجي بعد واقعة الاعتداء على السفارات الخليجية والعربية في دمشق من قبل أنصار نظام الأسد نهاية عام 2011.

كما كانت عمان رافضة تجميد عضوية النظام السوري في الجامعة العربية في 12 نوفمبر تشرين الثاني 2011، والتي حظيت بموافقة كافة دول الخليج بسبب الممارسات التي وصفوها حينها بـ"الإجرامية".

وعلى الصعيد الشعبي، شهدت مسقط عدة تظاهرات واعتصامات لكن لم تقم السلطات بقمعها أو مواجهتها رغم أنها تحظر كافة أنواع الاحتجاجات الشعبية، مفضلة سياسة الاحتواء على الصدام، لاسيما وأن الثورة السورية في بدايتها لاقت تعاطفاً شعبياً خليجياً وعربياً، بسبب مشاهد القمع التي قام بها النظام.

ففي 6 أغسطس - آب 2011، وتحديداً بعد اقتحام مدينة حماة خلال شهر رمضان حينها وحجم الإدانة الشعبية والرسمية حينها التي حصلت ضد الهجوم، أدان مثقفون وناشطون المجتمع المدني في السلطنة أعمال القتل والقمع التي يتعرض لها الشعب السوري من نظام الرئيس بشار الأسد وطالبوا بطرد السفير السوري في مسقط فوراً واستدعاء السفير العماني في دمشق كأبسط إجراء يتخذ في مثل هذه المواقف.

وأكد مثقفون عمانيون، في بيانهم وقوفهم مع الشعب السوري في خياره الديمقراطي وفي ثورته المشروعة وتأييدهم مطالبه في الحرية والعدل والمساواة والعيش الكريم.

كما طالبوا بضرورة الإصلاح الشامل الذي ينبع من عمق الإرادة الشعبية المتطلعة إلى بناء وطن سوري حر يعلي من شأن المواطن ويحقق له تنمية إنسانية شاملة.

وطالب البيان بوقف نزيف الدماء الطاهرة واحترام حق الإنسان في الحياة والحرية، كما أهاب الموقعون بالنخب المثقفة، وجميع فعاليات المجتمع المدني في سورية والوطن العربي والجيش السوري (التابع للنظام) عدم التورط أكثر من ذلك في الدعايات الكاذبة التي يروجها النظام والتي تسعى إلى تشويه وتقزيم تطلعات الشعب وأحلامه المشروع.

كما تزامن البيان مع وقفة احتجاجية نظمها المثقفون أمام السفارة السورية في مسقط في محاولة لدفع الحكومة العمانية لاتخاذ موقف صارم إزاء ممارسات النظام السوري ضد شعبه.

ومع تحول الثورة السورية إلى مسلحة أواخر العام 2011 لمواجهة آلة القمع التي مارسها نظام بشار الأسد، كانت عمان خارج السرب الخليجي الذي سارع لدعم التشكيلات المسلحة التي ظهرت حينها، لاسيما من الثلاثي الخليجي (الإمارات والسعودية وقطر).

ففي تصريح له في مارس 2012 خلال قمة عدم الإنحياز بإيران، أعرب وزير الخارجية العمانية يوسف بن علوي عن أسفه حيال ما يجري في سوريا قائلاً: هناك اجماع على العمل من أجل مساعدة السوريين للخروج من هذه الأزمة، مؤكداً أن "مستقبل سوريا هو بيد السوريين وهم من يقررون نظام الحكم في بلادهم وكيفية بنائه".

وفي على خلفية فشل مجلس الأمن في إصدار قرار يندد بالعنف في سوريا إثر استخدام روسيا والصين للفييتو في فبراير 2012، قال وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي الاثنان إن بلاده "لا ترى وسيلة للحل في سوريا إلا وسيلة الحوار" مشيراً إلى أن الحل في سوريا قد "لا يكون بالضرورة على نمط ما حصل في اليمن لكن الحوار تحت أي مخطط يؤدي الى إزالة هذه الأزمة".

وقال أيضاً إن "العرب والكل في ورطة بشأن سوريا بعد إخفاق مجلس الأمن في استصدار قرار لدعم المبادرة العربية للسلام في سوريا".

وأكد بن علوي إن "الكل متخوف ولا يريد ان يساهم في أي مشروع أو خطوة تؤدي إلى تدخل دولي أو تدويل القرار في سوريا" موضحاً أن "الكل على عجلة من أمره، فالمعارضة المسلحة تريد إسقاط النظام بالأساليب العسكرية والضغط الشعبي والحكومة تريد انهاء هذه الازمة بالأساليب الأمنية باعتبار أنها تقاوم من يسمونهم بالإرهابيين وهذه مرحلة بدأت تظهر للجميع ان الاستمرار فيها ينذر بمخاطر كبيرة".

واصلت عمان جهودها الدبلوماسية التي تركزت في الفترة ما بين 2014 و2015، حيث حاولت التوسط ضمن سياستها في مجال الوساطة الدبلوماسية لحل الأزمة السورية.

فقد استقبلت مسقط وزير الخارجية السوري حينها وليد المعلم في أغسطس 2015، وهي الدولة الأولى عربياً التي قامت بهذا منذ بدء النزاع في سوريا.

وفي بيان مشترك للوزيرين السوري وليد المعلم والعماني يوسف بن علوي جرى التأكيد على أن "الوقت حان لتضافر الجهود البناءة لوضع حد للأزمة في سورية على أساس تلبية تطلعات السوريين لمكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على سيادة ووحدة وسلامة الأراضي السورية"، كما اتفقا على مواصلة التعاون والتنسيق بينهما لتحقيق الأهداف المشتركة التي تجمع الشعبين و القيادتين".

الأسد نفسه تحدث عن زيارة المعلم إلى عمان بعد أيام قليلة منها، حيث أشاد بمواقف مسقط واعتبر في لقاء مع قناة "المنار" التابعة لحليفه حزب الله اللبناني، أن مواقفها في سوريا تأتي ضمن دورها السلمي في المنطقة.

كما أشار الأسد أن "لعمان دور هام في التعامل مع نقاط التوتر المختلفة في منطقتنا لدفعها باتجاه البرود ولاحقاً الحل. ومن البديهي أن تكون زيارة وزير الخارجية إلى عمان في هذا الإطار، في إطار بحث الأزمة السورية".

وأضاف أن "هذه هي الزيارة الأولى منذ سنوات واللقاء الأول منذ سنوات، ومن المبكر الحديث عما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه عمان، علينا أن ننتظر استمرار هذا الحوار ومتابعته لكي نحدد لاحقاً كيف تذهب الأمور".

وفي تشرين الأول أكتوبر من العام نفسه قام بن علوي بجولة مكوكية على هذا الصعيد، فقد استقبل في 20 تشرين الأول أكتوبر من العام نفسه، رئيس الائتلاف السوري المعارض خالد خوجة في أول زيارة لوفد معارضة لمسقط، حيث تناول الحديث الوضع في سوريا بعد التدخل العسكري الروسي الذي كان قد بدء في 30 سبتمبر من العام نفسه.

وأبدى الجانب العماني اهتمامه بالوضع الإنساني الناتج عن تصاعد العمليات العسكرية، وحالات التهجير المتزايدة بسبب الغارات الجوية، كما انفق على أهمية العودة لمسار التسوية السياسية، وفق بيان جنيف وقرارات مجلس الأمن، وأن تكون الهيئة الحاكمة الانتقالية منطلقاً لبدء مرحلة جديدة في سوريا.

كما عبر رئيس الائتلاف الوطني من جهته عن موقف الائتلاف والثورة السورية الذي يعتبر التدخل الروسي عدواناً على الشعب السوري، حيث استهدف حتى الآن المدنيين ومقاتلي الجيش الحر، وبخلاف ما أعلن فقد ساعدت الغارات الروسية على منح تنظيم "الدولة" قدرة أكبر على التوسع واحتلال مزيد من الأراضي.

وبعدها بأيام وتحديداً في 27 أكتوبر تشرين الأول، طار بن علوي إلى دمشق حيث التقى مع بشار الأسد، في أول زيارة لمسؤول خليجي إلى سورية منذ بدء النزاع عام 2011. وقالت الوكالة إن الطرفين بحثا خلال اللقاء مكافحة الإرهاب والاطول المطروحة لحل الأزمة السورية.

وعبر الأسد وفق وكالة الأنباء السورية الرسمية "سانا"، عن تقديره لمواقف سلطنة عمان وترحيبه بالجهود التي تبذلها لمساعدة السوريين، مجدداً الإشارة إلى أن "القضاء على الإرهاب سيسهم في نجاح أي مسار سياسي في سورية".

كما أكد بن علوي من جهته "حرص سلطنة عمان على وحدة سورية واستقرارها"، مشيراً إلى أن بلاده "مستمرة في بذل كل مسعى ممكن للمساعدة في إيجاد حل ينهي الأزمة في سورية".

ووفقاً لبيان صدر عن وكالة الأنباء العمانية فإن يوسف بن علوي، "بحث تطورات الأوضاع في المنطقة ولا سيما الحرب على الإرهاب في سوريا والأفكار المطروحة إقليمياً ودولياً للمساعدة في إيجاد حل للأزمة في سوريا".

كما قال يوسف بن علوي عقب لقائه الأسد إن بلاده "تبدل قصارى جهدها للمساعدة في التوصل لحل الأزمة السورية"، مؤكداً أهمية وحدة واستقرار سوريا بما يخدم أمن واستقرار المنطقة والحفاظ على مصالح شعوبها.

ومع تزامن لقاء خوجة والأسد مع بن علوي، نفى الائتلاف السوري المعارض أن يكون رئيسه حمل وزير الخارجية العماني أي رسالة إلى الأسد أو طلب منه أن يكون وسيطاً بين المعارضة والنظام، لكن مصادر في المعارضة السورية أكد أن يوسف بن علوي قدم للأسد اقتراحاً بأن تكون فترته الرئاسية محدودة وأن يتنازل عن صلاحيات كبيرة من سلطاته التنفيذية إلى حكومة انتقالية وفق بيان جنيف 1.

كانت عمان حاضرة في محادثات فيينا للسلام في سوريا، التي انطلقت في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، على مستوى وزراء الخارجية، لحل الصراع في سوريا، بعد فشل مقترحات الحل في سوريا، بمشاركة 20 دولة هي: الصين، مصر، فرنسا، ألمانيا، إيران، العراق، إيطاليا، الأردن، لبنان، عمان، قطر، روسيا، السعودية، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، جامعة الدول العربية، الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة.

لكن يبدو أن مسقط كانت تدرك أن قمة فيينا لن تنجح بسبب الإصرار الروسي الإيراني المشترك على المضي بالحل العسكري للنهاية، والخلاف مع السعودية حينها حول رؤية الحل في سوريا، حيث قال وزير الخارجية العماني لقناة "بي بي سي" قبيل أيام من المؤتمر أنه "إذا كان الحوار حول سوريا لأجل الظهور في الإعلام فنحن غير مستعدين لذلك".

كما اعتبر بن علوي أن قرار الجامعة العربية تعليق عضوية سوريا في المنظمة الإقليمية "خاطئ"، مشيراً إلى أن السلطنة لم تقطع علاقتها مع سوريا.

وذكر خلال اللقاء موقف بلاده من الوضع في سوريا بكل وضوح مشيراً إلى أن "السلطنة سعت منذ فترة طويلة لجمع أطراف الأزمة السورية تحت قبة الجامعة العربية، لكن الأخيرة رفضت، وعمان لم ولن تتخذ أي موقف سلبي من الحكومة السورية، ومن اختار الرئيس بشار الأسد هو الشعب السوري".

وعن زيارة وفد المعارضة السورية أوضح تم بناءً على طلب من دولة قطر، مضيفاً: "شعرنا بأنهم (المعارضة) سيساعدون في البحث عن حل للأزمة" مضيفاً أن "سوريا بلد عظيم والشعب السوري أُخرج من المنظومة العربية بسبب سوء تعامل الكثير من العرب مع القضية السورية، ومواقف السلطنة نابعة من سياساتها الخارجية الراسخة، وأن هذا الموقف لا يتبع أحداً".

وعن زيارته للأسد أشار إلى أنه "جرى مناقشة استكمال الرئيس الأسد لفترته الرئاسية الحالية (2014 - 2021)، باعتبار أن النظام الحالي برئاسة الأسد يمثل الشرعية في سوريا، وأنه يتعين على الجانبين (النظام والمعارضة) أن يستندان لهذا المبدأ من أجل التوصل إلى حل جاد للأزمة".

شكل سقوط حلب ثاني أكبر مدينة سورية استراتيجية بيد جيش النظام السوري، نقطة تحول في الحرب قلبت موازين القوى لصالح الأسد، بفعل الدعم الروسي العسكري.

اللافت حينها أن الخارجية العمانية لم تعلق مطلقاً عكس دول الخليج، على ما جرى في حلب من تهجير وقتل ممنهج بحق سكانها، إلا أن صحيفة "الوطن" العمانية الحكومية أشادت بقوات الأسد وما فعلته بحلب.

وأكدت صحيفة الوطن العمانية بمقال لها يوم 20 ديسمبر كانون الأول، أن "حالة الهستيريا التي أصابت معشر المتأمرين على سورية جراء الإنجازات اللافتة للجيش العربي السوري وحلفائه في مدينة حلب تقدم دليلاً إضافياً آخر على حقيقة الفورة الغربية والتباكي وذرف دموع التماسيح على المدنيين السوريين".

وأشارت الصحيفة إلى أن "معشر المتأمرين مارسوا في مقابل ذلك وسائلهم القذرة بتشويه هذه الجوانب الإنسانية المضيئة للحكومة السورية والجيش العربي السوري ووظفوا جيوشهم الالكترونية وماكيناتهم الإعلامية للتشويش والتحريض والتأليب وبدأوا حملة فبركة وتدليس ودجل وكذب مسعورة بتركيب صور ضحايا معشر المتأمرين في أصقاع المعمورة في أفغانستان وباكستان وليبيا والعراق واليمن وغيرها وتقديمها لعوام الناس وبسطائهم على أنها جرائم وحشية وجرائم إبادة يرتكبها الجيش العربي السوري وحلفاؤه ضد المدنيين ومن يسمونهم (الثوار) أي الإرهابيين".

وشددت الصحيفة في افتتاحيتها حينها قائلة: "الحقيقة هي أن تحرير حلب وتطهيرها من رجس الإرهاب كشف الغطاء عن الذين ظنوا أن الحضارات تمحى بزوبعة تهب من رمال المخاتلة والكذب والنفاق وسيفضح أن البكائيات ودموع التماسيح كان لا بد منها لإنقاذ مجموعة من عملاء الاستخبارات والضباط العسكريين لعدم وقوعهم بيد الدولة السورية أو قتلهم".

وبعدها، بات الموقف العماني أكثر انحيازاً وقرباً من النظام السوري، سياسياً واقتصادياً، حيث قادت حملة دبلوماسية عربية انتهت بعود الأسد للجامعة العربية في مايو 2023.

ففي نوفمبر 2017، زار وزير النفط السوري علي غانم سلطنة عمان ووقع مذكرة تفاهم حول التعاون المستقبلي بين البلدين في مجالات النفط والغاز تتضمن الصناعة والاستخراج وتأهيل وتدريب الكوادر وإقامة مشروعات مشتركة.

وذكر الوزير السوري أن مذكرة التفاهم ستسهم في تأسيس بنية صلبة للتعاون المستقبلي ولا سيما في مرحلة إعادة الإعمار والاستفادة من الخبرات العمانية في مختلف النواحي المتعلقة بالمشتقات النفطية، بحسب ما نقلته وكالة الأنباء السورية "سانا".

كما زار وزير الخارجية السوري وليد المعلم في مارس 2018 مسقط لافتتاح السفارة السورية في مسقط، وبحث مع بن علوي تعزيز العلاقات بين البلدين.

وخلال الزيارة التقى المعلم مع نائب رئيس الوزراء العماني أسعد بن طارق آل سعيد، حيث نقلت وكالة "سانا" أنه "هنا سوريا بما تمثله كوجه مشرق وعريق للتاريخ والثقافة والحضارة بالانتصارات التي تحققت في مواجهة الإرهاب، ونقل كذلك تحيات وتقدير السلطان قابوس بن سعيد إلى الأسد".

وفي الشهر نفسه، دافع بن علوي عن الوجود الإيراني في سوريا وأكد أنه "شرعي" وجاء "بطلب من الحكومة السورية"،

وفي العام 2019، انتقد بن علوي مواقف الدول التي تحاول عرقلة عودة سوريا للجامعة العربية، فيما زار في يوليو تموز من العام نفسه الأسد، حيث كشفت صحيفة "عكاظ" السعودية الرسمية أن بن علوي قدم عرضاً سياسياً متكاملًا للأسد، يقضي بإنهاء الصراع في سوريا والمضي في تثبيت الاستقرار بتوافق إقليمي دولي، خصوصاً من الجانب الأمريكي، حيث تدعم إسرائيل هذا التوجه، مقابل إعلان الأسد انتهاء الحرب في سوريا والطلب من إيران مغادرتها.

وقالت الصحيفة أن بن علوي أوضح لنظام الأسد أن التقاطعات الدولية في سوريا تتعلق بالوجود الإيراني، وبقاء هذا النفوذ والمليشيات سيكون بمثابة عقبة أمام الدولة السورية لاستعادة دورها العربي والإقليمي.

في يناير 2020، توفي سلطان عمان قابوس بن سعيد، وزار المعلم مسقط والتقى بالسلطان هيثم بن طارق، الذي عبر له عن خالص شكره وتقديره لـ "الأسد" على تعازيه "الخالصة" ومواساته "الصادقة" داعياً له "أن يجنبه والشعب السوري الشقيق كل سوء ومكروه".

كما قدم بشار الأسد تعازيه في برقية تعزية للسلطان هيثم بن طارق، وأثنى على السلطان الراحل بأنه خلق موقع متميز لعمان بين الدول العربية وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، قائلاً: "نحن على أتم الثقة بقدرتكم على متابعة هذه المسيرة".

وبدء السلطان هيثم بن طارق عهده بالتأكيد على أن هناك نوايا إيجابية لسوريا جديدة وذلك عندما تنتهي جميع الأعمال الحربية التي هي متركرة في شمال سوريا حالياً وفق تصريح وزير الخارجية العماني في مارس 2020.

وجاءت النقلة الكبرى بإعادة السفير العماني إلى دمشق تركي بن محمود البوسعيدي، في خطوة لترسيم العلاقات أكثر لاسيما أن مسقط بدأت تركز على الدخول في الحقل الاقتصادي لسوريا.

بدأت سلطنة عُمان بالعمل أكثر وأكثر على إعادة النظام السوري إلى الجامعة العربية منذ مطلع العام 2021، في ظل رفض سعودي وقطري حينها.

وزار فيصل مقداد وزير الخارجية السوري مسقط في مارس 2021، والتقى على مدى ثلاثة أيام بعدة مسؤولين في مقدمتهم أسعد بن طارق نائب رئيس الوزراء العماني والممثل الخاص للسلطان هيثم بن طارق، ووزير الخارجية بدر بن حمد البوسعيدي إضافة إلى وزير المكتب السلطاني سلطان النعماني.

وطالب وزير الخارجية السوري خلال زيارته إلى مسقط الدول العربية الاحتذاء بالموقف العماني حيال الأزمة السورية، واصفا السياسة العمانية بالمتزنة والهادئة واعتبر أنها تتصف بالمسؤولية التي أكسبتها احترام وتقدير العالم.

وقال إن "سلطنة عمان تقف إلى جانب بلاده في حربها على الإرهاب والتطرف منذ البداية وحتى هذه اللحظة".

كما بعث السلطان هيثم بن طارق في مايو آيار 2021 برقية تهنئة إلى الأسد، بمناسبة إعادة انتخابه رئيساً للبلاد لفترة رئاسية جديدة، وهي أول تهنئة من زعيم خليجي له وقالت وكالة الأنباء العمانية، إن "السلطان هيثم بن طارق، أعرب في هذه البرقية عن خالص تهانيه وأصدق تمنياته لفخامته، بالتوفيق والنجاح في مواصلة قيادة الشعب السوري الشقيق لتحقيق تطلعاته نحو الاستقرار والتقدم والازدهار".

وعلى طريق العودة للجامعة العربية، زار وزير الخارجية العماني بدر البوسعيدي دمشق في يناير كانون الثاني 2022 وسلم رسالة من هيثم بن طارق للأسد وأكد أن بلاده "تتطلع إلى عودة اللحمة العربية إلى وضعها الطبيعي وكل مساعينا تصب في هذا المجال، وأن زيارته إلى سوريا "تهدف إلى تعميق علاقاتنا في مختلف المجالات، وهناك جهود خيرة تقوم بها دول عربية من أجل لم شمل العرب وتصحيح أخطاء الماضي وتجاوزه"، مضيفاً أن الصحيح هو التئام العلاقات العربية العربية".

كما قال وزير الخارجية السوري فيصل المقداد إن "العلاقات بين بلدينا الشقيقين مستمرة لم تنقطع.. السلطنة الشقيقة وقفت إلى جانب سوريا في حربها ضد الإرهاب، وزيارة وزير الخارجية العماني إلى سوريا مفصلية، ووجدنا كل التفهم والسعي لموقف عربي موحد في مواجهة التحديات التي تتعرض لها بلداننا"، مشدداً أن "سوريا في قلب العمل العربي المشترك".

وفي مايو 2022 صرح وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره العماني، بدر بن حمد البوسعيدي، في أثناء زيارته سلطنة عمان، أن "الوقت قد حان لعودة سوريا إلى الجامعة العربية"، داعياً سلطنة عُمان إلى الإسهام بشكل فاعل في هذا الأمر.

وأضاف لافروف حينها أن "موسكو تثمن موقف مسقط الموضوعي والمتزن من الأزمة السورية"، معتبراً أن عُمان يمكنها أن تلعب دوراً في إعادة سوريا إلى "الأسرة العربية".

وإلى جانب الجهود السياسية، عملت عمان على المشاركة في إعادة الإعمار والدخول للاقتصاد السوري على الرغم من العقوبات الأوروبية والأمريكية لاسيما قانون قيصر الذي يفرض عقوبات على من يتعامل تجارياً مع الأسد.

ففي يوليو تموز 2022، أصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري محمد سامر الخليل اليوم قراراً يقضي بتشكيل مجلس الأعمال السوري - العماني، وذلك بهدف تعزيز دور القطاع الخاص والاستفادة من إمكانياته في تطوير العلاقات الاقتصادية بين سورية وسلطنة عُمان في مختلف المجالات التجارية والاستثمارية والصناعية والزراعية والسياحية.

وعقد المجلس أولى جلساته في يوليو تموز 2023، وقال وزير الاقتصاد خلاله إن "انعقاد منتدى الأعمال العماني السوري سيوفر فرصاً اقتصادية عديدة بين سلطنة عمان والجمهورية العربية السورية وإلى تحقيق التعاون المنشود بين البلدين والاستفادة من الإمكانيات الاستثمارية الكبرى المتاحة".

وفي نوفمبر تشرين الثاني 2022، اعتبر السفير العماني في دمشق أن تأسيس مجلس الأعمال المشترك يعكس جدية السعي لتوسيع دائرة التعاون وتعزيز دور القطاع الخاص، والاستفادة من إمكانياته في تطوير العلاقات الاقتصادية بين سلطنة عمان وسورية.

كما لفت إلى أن السوق السورية متنوعة وغنية وهي بيئة خصبة للاستثمار وجالبة لرؤوس الأموال، والحقيقة أن القطاعات الإنتاجية السورية واجهت ظروف الأزمة بطريقة بناءة، وهذا مدعاة للثقة والتفاؤل بإمكانية الاستثمار، مؤكداً وجود عدد من المستثمرين العمانيين المهتمين بدراسة بيئة الاستثمار في القطاعات التجارية والصناعية والسياحية، وأن الكثير منهم ينتظرون الظروف المناسبة للعمل، ما يسمح بتدفق رؤوس الأموال الخارجية للمساهمة في مشروعات التعافي وإعادة الإعمار.

وأنتهت كارثة الزلزال التي وقعت في شمال سوريا في فبراير 2023 عزلة الأسد بالكامل وسمحت له بالسفر للخارج بحرية، وكانت مسقط وجهته الأولى الخارجية لدولة عربية للمرة الأولى منذ 2011.

وأفادت الرئاسة السورية في بيان لها بأن الأسد شكر سلطان عُمان وحكومتها وشعبها على المساعدات الإغاثية، وأشار إلى أن "الشكر الأكبر هو لوقوف عُمان إلى جانب سوريا خلال الحرب الإرهابية عليها".

وأضاف البيان أن الأسد اعتبر أن "عُمان حافظت دائماً على سياساتها المتوازنة ومصداقيتها، وأن المنطقة الآن بحاجة أكثر إلى دور سلطنة عُمان بما يخدم مصالح شعوبها من أجل تعزيز العلاقات بين الدول العربية على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى".

وكانت مسقط أول دولة ترحب بعودة العلاقات السورية السعودية في أبريل 2023، حيث قالت وزارة الخارجية العمانية في بيان: "إن سلطنة عمان تدعم كل الجهود المبذولة لعودة سورية إلى

حزنها العربي، واستئناف دورها الفاعل في الوطن العربي والتوصل إلى حل سياسي للأزمة يحافظ على وحدة التراب السوري وأمن البلاد واستقرارها".

وجددت أيضاً دعم مؤسسات الدولة السورية لبطس سيطرتها على كامل أراضيها بما يساهم في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، ويحقق الخير والرخاء للشعب السوري الشقيق. كما كانت مسقط كذلك من أوائل الدول التي رحبت بعودة نظام الأسد للجامعة العربية في مايو أيار 2023، متعبرةً أنها ستسهم في استقرار سوريا.

ودخلت عمان على خط التوسط بين دمشق والولايات المتحدة، حيث صرح وزير الخارجية بدر البوسعيدي في يونيو تموز 2023 لموقع "المونيتور" الأمريكي أن بلاده تتوسط في تبادل رسائل بين أمريكا ونظام الأسد بشأن مصير الصحفي الأمريكي المفقود، أوستن تايس، وخمسة آخرين، الذين يُعتقد أن نظام الأسد قد احتجزهم مضيماً نأمل أن "نرى سوريا" مندمجة بالكامل في المجتمع الدولي".

وعبر وزير الخارجية العماني عن تفاؤله بأن "المشاركة المتجددة مع سوريا يمكن أن تساعد في مواجهة تحديات البلاد، بما في ذلك محنة اللاجئين وتهريب المخدرات عبر حدودها".

وأضاف البوسعيدي أن "عودة سورية إلى الجامعة ستمكّنها من معالجة هذه القضايا، وتلبية بعض متطلبات البلاد للتعافي وإعادة البناء والمصالحة، وهذا ما دفعنا وبقية العرب في نهاية المطاف إلى العودة إلى طاولة المفاوضات ومحاولة إيجاد صفقة، وإيجاد طريقة أفضل للخروج من هذه الأزمة يوماً ما وهو طريق طويل لنعبه معاً".

كما أقر البوسعيدي بالشكوك الغربية في أن بشار الأسد سيكون على استعداد لتقديم أي تنازلات مقابل إعادة تأهيله عالمياً لكنه أشار إلى مجموعة الاتصال الوزارية التابعة لجامعة الدول العربية التي تضم "الأردن والسعودية ومصر والعراق ولبنان" مكاناً لـ "تمكين الحكومة السورية من الوفاء ببعض الأمور".

وفي سبتمبر أيلول 2023، أعلنت وزارة الخارجية الروسية دعمها لاستضافة سلطنة عمان الاجتماع التاسع للجنة الدستورية السورية المشتركة بين النظام والمعارضة، لكن المبعوث الأممي الخاص لسوريا غير بيدرسون أكد في ديسمبر كانون الأول من العام نفسه، رفض مسقط احتضان اجتماعات اللجنة دون الكشف عن الأسباب.

- ترى مسقط أن النظام السوري نجا مع الإطاحة به ولذلك تعمل على تحقيق مصالحها في المنطقة وسوريا بالتعاون مع الأسد، عبر إرساء السلام والاستقرار لصالح النظام في سوريا.
- كانت مسقط تنتظر خلال السنوات الأولى للثورة وحتى فترة التدخل الروسي لمن ستؤول له الكفة لحسم موقفها، لكن في نفس الوقت كانت تميل إلى أن احتمال انتصار الأسد هو الأقرب في ظل التلكؤ الأمريكي بدعم المعارضة وضعف الموقف العربي والإقليمي.
- يمكن القول أن مسقط سعت لتطبيق نموذج الحل اليمني في سوريا القائم على تنحي الأسد عن السلطة مقابل عدم محاكمته، لكن تعنته والدعم الروسي والإيراني الكبير له، هو ما أفشل تحركها، إلى جانب عدم انفتاحها بشكل كبير على قوى المعارضة السورية.
- ترى مسقط في سوريا فرصة كبيرة لتعزيز سياستها القائمة على الدبلوماسية الناعمة مع كل الأطراف، ولذلك ركزت جهودها أيضاً على الشق الاقتصادي وإعادة الإعمار رغم الرفض الأمريكي.
- يمكن تفسير الموقف العماني أيضاً في سوريا بعلاقاتها المتميزة بإيران، إذ لا بد من الإشارة أن طهران شريك استراتيجي كبير للنظام الحاكم في عمان في إخماد ثورة ظفار في سبعينات القرن الماضي، وبالتالي باتت مسقط منذ ذلك التاريخ أقرب لإيران من المواقف العربية الأخرى كما هو الحال في الموقف من تجميد عضوية سوريا بالجامعة العربية ودعم المعارضة سياسياً وعسكرياً.
- تمثل سوريا أيضاً لسلطنة عمان ملف وساطة جديد مع الدول الغربية لاسيما الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي يقوي مكانة مسقط أكبر في هذا الجانب لاسيما بعد نجاحها في احتضان المفاوضات الإيرانية الأمريكية عام 2015 والتي انتهت بالاتفاق النووي.
- رفض إيران لاحتضان اجتماع اللجنة الدستورية يمكن تفسيره بعدم رغبتها بالمغامرة بالدخول في وساطة محكوم عليها بالفشل في ظل تعنت النظام، إلى جانب قناعتها بأن النظام لم يعد يواجه ضغوطاً تجبره على تقديم أي تنازلات للمعارضة.